Global Africa, Vol. 1, n° 1, p. 24-35 (2022)

© M.-P. Ba & Ph. Cury, 2022. DOI : 10.57832/ga.v1i1.21

GLOBAL AFRICA

،بندا با وفيليب كوري في ضوء التّحدّيات العالميّة(Mame Penda Ba et Philippe Cury)

مصير إفريقيا العلمي :التّفكير في مستقبل البلدان الأفريقيّة

العدالة الإدراكية، دراسات عالمية، المعارف الذاتية،علوم الاستدامة، التطور المحلّي، أفريكانا

كوكبنا وتغيّر المناخ وفقدان التنوّع البيولوجي وظهور أوبئة جديدة البحث عن حلول محليّة افريقية في سياق عالمي. وتدعونا هذه الإكراهات إلى تتطلّب رهانات وتشخيصها بشكل مناسب لتحديد شروط التنمية المستدامة بالمعنى الذي ضبطته خطة عام 2030. إعادة النظر في التحوّلات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية

إنّ علوم المعرفة والابتكار مدعوّة اليوم إلى استشراف ما يمكن أن يحدث في المستقبل بصفة أفضل والنظر في ذلك من الآن، وإلى ضبط الحدود التي يسمح لنا كوكبنا بأن نعيش ضمنها، كما تدعونا كذلك إلى العثور على حلول جديدة ملائمة للأوضاع المحليّة أو الإقليميّة.

فمن الواجب على البحث العلمي الإفريقي أن ينهض بقوّة لمواجهة كلّ هذه التحديات .إنّ هذه الرهانات لتدعونا إلى إعادة ابتكار الطريقة التي يمكن بها للبحوث العلمية مساهمة في تحقيق الأهداف التي تصبو إليها القارة، بل ينبغي ابتكار هذه الطريقة لحشد جهود الباحثين من أجل هذه الأهداف وذلك من خلال النهوض بعلم الاستدامة الذي يسمح للاختصاصات المختلفة بتسخير معارفنا العلمية لخدمة أهداف التنمية .إنّ تفعيل التحوّلات الخاصّة بنا بواسطة السياسات و البحوث والأهداف القصيرة ومتوسّطة المدى التي نحدّدها ونسطّرها بأنفسنا تتطلّب بحثًا علميا ضاربا بجذوره في إفريقيا ومشعّا على المستوى الدولي وخادما للأهداف الأفريقية في التنمية

This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License CC-BY (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, except for commercial purposes, provided the original work is properly cited.

بقلم:

مام– بندا با (Mame–Penda Ba) (جمعيّة التّنمية الأفريقيّة المستدامة (Laspad)،

جامعة قاستون برجاي (UGB)، مدينة سان لوي(Saint Louis) (السنغال)،

فيليب كوري (Philippe Cury) (معهد البحث من أجل التّنمية (IRD) (فرنسا)

ترجمة: الأزهر الزناد

مصير إفريقيا العلمي :
التّفكير في مستقبل البلدان الأفريقيّة
في ضوء التّحدّيات العالميّة

إن الوضع البشريّ، وتطلّعات الإنسان، والتعاون بين البشر في إنجاز المهامّ التي تزيد من شموليّة الإنسان، لتمثّل مشاكل جديدة تتطلب اختراعات حقيقيّة. (Frantz Fanon, Les Damnés de la Terre, 1961).

الانسحاب يعني رفض الخيارات المتاحة.(Walter Mignolo, 2013)

"لأوّل مرّة في تاريخ البشرية، لم يعد اسم (زنجي) Nègre يشير فقط إلى المنزلة المخصّصة للأشخاص من ذوي الأصل الأفريقي في فترة الرأسمالية الأولى (أنواع شتّى من النّهب، سلب لكلّ قدرة على تقرير المصير، وخاصة سلب للمستقبل وللزّمن باعتبارهما حاضنتين للإمكان). وهذه القابليّة الجديدة للاستبدال، وهذه القابلية للذوبان، وإضفاء الطابع المؤسسي عليهما لتصيرا معيارا جديدا للوجود وتعميمهما على كوكب الأرض كله هو ما نطلق عليه "صيرورة العالم إلى الزنجيّة" (تزنّج العالم)" (devenir-nègre du monde)

- أشيل مبمبي ، نقد العقل الزنجي ، 2015

أفريقيا وتحدي التّداخل في الآفاق المستقبليّة في القارة وفي الكوكب

هذا النص نداء ينشد أجوبة إفريقية لمواجهة التحديات العالمية الشّاملة. وفيه يتمثل المقترح المركزي في القول بأن التحدي الأفريقي في القرن الحادي والعشرين يكمن في أن تصير أفريقيا قارّة عالمة[1]. وهي عبارة نشير من خلالها إلى أن أفريقيا والكوكب جهتان "متداخلتان" بوجه يستوجب أن تكون التّحدّيات والأجوبة فيهما متناسبة، وأنّ إنشاء المعارف التي تتناول في آن واحد الرّفاه المستدام والحوكمة البيئيّة الأفريقية والعالمية يبرز للعيان باعتباره، تبعا لذلك، نقطة ذات أولويّة في الانتقال العلميّ والتكنولوجي الأفريقي المنشود منذ مدّة طويلة، ولكنه لم يتحقق قطّ[2]. وبما أنّ هذا الانتقال لم يتحقّق قطّ، فإنّ إفريقيا تحتلّ اليوم موقع التّبعية الّذي تعيشه على المشهد

[1] قياسا على عبارة آشيل مبامبيAchille Mbembé

[2] اعتبرت خطّة عمل لاغوس، 1980، تلك الّتي أطلقها رؤساء الدول والحكومات الأفارقة، "أنه من الحيوي والملحّ للغاية في هذا المنعرج الحاسم من التاريخ، أن يثبت المخططون والقادة الأفارقة الإرادة السياسية والشجاعة اللازمتين لتعديل الوضع الحالي تعديلا جوهريًا يتواصل على المدى الطويل، باتّخاذ العلم والتقنية أساسين للتّنمية الاجتماعية والاقتصادية "(انظر Yachir, 1982, p. 34). وقد جرى استبدال هذا المخطّط بتقرير البنك الدّولي للتنمية المكثّفة في بلدان أفريقيا جنوبيّ الصحراء أو "تقرير بيرغ" (rapport Berg) الذي دفع باقتصاد البلدان الأفريقية إلى اعتماد برامج التّعديل الهيكلي (PAS). وقد رأى سمير أمين (1982، ص 30) في ذلك "اقتراحًا

العالميّ. وما لم ينجح هذا الانتقال، فإنّ الخطر لا يظلّ قائما فقط في تبعيّة رقميّة تنضاف إلى تبعيّات نشأت خلال الثّورات الصّناعيّة الثّلاث الأولى، بل يكمن، أيضا، على وجه الخصوص، في استحالة القدرة على التّحكّم في أجيال من البشر لا تحتمل مزيدا من جبر متجدّد للعظام المكسورة في مجال السّياسات العامّة، ومن تعميق مظاهر اللامساواة العالميّة. وذلك دون اعتبار مسألة استمرار الكوكب بأكمله، والّتي سوف تزداد حدّتها إذا ما أعادت أفريقيا إنتاج مسالك التّنمية الّتي انتُهِجت في الغرب وفي آسيا.

يبدو، عندئذ، أنّنا في منعطف حرج، وهذا المنعطف يفرض تعويضا جذريّا صريحًا لجدول الأعمال، يتجاوز بقدر كبير مجرّد الإصلاح في قطاع البحث العلميّ، باعتبار أنّه "لا يمكننا أن نفصل العلم عن القوى الاجتماعية بحكم أنّها أشمل، ولا أن نجعل من تطوير المعرفة أمرا مقتصرا على العلم فقط، لأنّ المسألة تهمّ التغيير الاجتماعي بالأساس(Ake, 1980, p. 5).

وعندما نزعم أن لا حضور لأفريقيا من أجل ذاتها، ومن أجل العالم، دون إعادة تأسيس إبستيميّ، إنّما نؤسّس قولنا على حقائق كلاسيكيّة معلومة.[3] ولكنّ إضافتنا إلى تلك الحقائق تتمثّل في أنّ انتقال أفريقيا إلى العلم يمكن، دون شكّ، أن يكون، على خلاف المتوقّع، (أفضل) ردّ على انتقال العالم إلى الزّنجيّة الّذي تحدّث عنه آشيلمبمبي (Achille Mbembe)، ولمَ لا إلى عصر الكابيتالوسين(Capitalocène) على نطاق أوسع. ومن الواضح أن البحث العلميّ بمفرده لا يستطيع التغلّب على كل ما يستوجب هذا المفهومُ إعادةَ التفكير فيه وإعادة صنعه. ولكن يمكننا القول، كما يفعل أمين وأتّا-مِلّز وبوجراومكنداوير(Amin, Atta-Mills, Bujra et Mkandawire) (1978 ص23) إنّنا "نعتقد [...] أنّ الجهود الفكرية تتفاعل مع القوى الاجتماعية، ويمكن أن تؤثّر عليها في بعض اللّحظات الحاسمة". فدور البحث العلميّ لا يتوقّف عند فهم التّحولات الرّاهنة في عالمنا، وعند الابتكار. هو بالإضافة إلى ذلك عامل مركزيّ في إعطاء معنى للنّقلات الّتي يجب على المجتمعات تحقيقها، وعامل في مرافقتها، وفي تكوين جيل جديد من المواطنين في العالم.

ولئن جعلنا في هذا النّصّ من أفريقيا كلاّ واحدا، قابلا للتّصوّر، وقابلا للتّحليل، وقادرا على أن يكون محملا لتصوّرات نظريّة لمختلف التّحليلات المتعلّقة بمستقبل هذه القارّة في ذاتها، والحال أنّها تحيل على أطراف فاعلين متنوّعين، ومؤسّسات مختلفة، وعلى حقائق متباينة إلى حدّ كبير، فإنّنا نجعل، في ما وراء "شكل القارّة" المعروف، طموحا ذا شأن عظيم: هو شعور بالانتماء ("أنا أفريقيّ")، وإسناد نسبة ("أنتم أفارقة"). وتصير صيغة السّؤال عندئذ إلى الصّيغة التالية: كيف نقيم على أساس المشاعر، مصيرا "مشتركا"؟ وعلى أيّ نطاق تكون هذه المشاعر ذات نجاعة أكبر بالنّسبة إلى العمل الجماعيّ؟ وهذه المشاعر، من قبيل الوحدة الإفريقيّة، مشاعر حقيقيّة، قويّة، جديرة بالاحترام. ونتبنّى كذلك فكرة فالنتان-إيف موديمباي(Valentin-Yves Mudimbé) المتعلّقة بهذه الصّفة – صفة الأفريقيّة- الملصقة بكلمة "جامعة". هذه الصّفة، في ما يذهب إليه هذا الفيلسوف، لا تتّصل بالموقع الجغرافيّ (أي أن تكون الجامعة قائمة في بلد من بلدان القارّة)، ولا بالإطار المشرف (جامعة يسيّرها أفارقة)، ولا بمحتويات الدّروس الّتي تقدّم (الموادّ الأفريقيّة). إنّما هذه "متطلّبات ثانويّة"، فالجامعة لا تكون أفريقيّة إلاّ "إذا كانت تساهم على أفضل وجه في فهم التّناقضات في المجتمعات الأفريقيّة وفي توفير الحلول لها، وتنهض بالجزء المنوط بعهدتها في تكوين الأشكال الاجتماعيّة الجديدة في أفريقيا تواجه تحدّيات كثيرة منها التّنمية والتّكيّف مع العالم الحديث. وهي، إن لم تفعل ذلك، ليست بجامعة أفريقيّة بكلّ تأكيد، وإن أشرف على تسييرها،من أعلى المراتب حتّى أدناها، إطار أفريقيّ صرف."(موديمباي:1982،ص 101)

يمكننا الآن، وقد توضّحت هذه النّقطة، أن نقدّم الأسباب الّتي يقوم عليها مقترحنا الّذي ينصّ على المواءمة بين تحليل وضع أفريقيا الرّاهن وأشكال المستقبل فيها، من جهة، وتحليل الوضع العالمي الرّاهن وأشكال المستقبل في بلدانه، من أخرى. وهي أسباب أربعة لا انفصام بينها. يتمثّل أوّلها في أن التّدهور كان وما يزال نقطة الاشتراك بين أفريقيا وكوكب الأرض: فكلاهما رهينة منذ قرون في قبضة الاقتصاد الرأسمالي العالمي. ولئن كانت موارد الكوكب قد تعرّضت بالفعل للاستغلال المفرط، والنّظم البيئيّة الطّبيعيّة قد دُمّرت في جميع الأصقاع، فإنّ هذا المكان الّذي يسمّى "أفريقيا"، على وجه الخصوص، هو الذي ظلّ فيه ذلك الاستغلال على أشدّ درجات الوحشيّة، وأقلّها احتكاما للقانون، وأشدّها إفراطا، وأطولها وتيرة (استنزاف الرّجال، والنساء، والأطفال، والموارد الطّبيعيّة، والموادّ الأوّليّة، وأشكال الإبداع الثّقافيّ، وتدفّق الأموال غير المشروعة، والمعطيات ذات الطّابع الشّخصيّ).

لاستراتيجية استعمارية جديدة منفتحة أساسها إيلاء الأولوية لتكيّف القارة مع قيود 'التنمية العالمية'، أي تنمية بلدان الشمال» . وبصورة عامّة، تمحور المشغل الأساسيّ في العلوم الاجتماعية في أفريقيا، على الأقل تلك التي بلورتها كوديريا (Codesria)، حول صياغة نموذج إنمائي يتماشى مع الحقائق الأفريقية. واليوم، تتعلّق رؤية القادة الأفارقة التي حملها برنامج عمل الاتّحاد الأفريقي 2063، بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وبالفضاء الإفريقي بلا تأشيرة سفر، وبسوق رقمية أفريقية موحّدة، وبسوق النقل الجوي الأفريقي الموحّد، وجميعها مبادرات "ترمي إلى تحويل أفريقيا إلى قوّة عظمى عالمية في المستقبل." (برنامج عمل 2063). يتمثّل الطموح الأول في جدول الأعمال هذا في النّقاط التالية: قارّة أفريقية مزدهرة أساسها النّموّ الشامل والتنمية المستدامة.

[3] أليون ديوب (Alioune Diop)، فالنتين موديمبي (Valentin Mudimbé)، فانون (Fanon)، كلود أكي (Claude Aké) والنظرية النقدية لما بعد الاستعمار وإزالة الاستعمار. وتعتبر المجلّة الدّوريّةAfrique & Développement الّتي تصدرها الكوديريا (Codesria)، من وجهة النظر هذه، أرشيفا استثنائيا.

ثانيًا، انطلاقا من الحقيقة القائلة بأنّ الاستخراجية هي السمة الدائمة الّتي تطبع الليبرالية المتطرّفة، وهي شرط لإعادة إنتاجها، يمكننا أن نعتبرأنّ المنطق الذي يكمن وراء الحركات الهادمة للسيادة الوطنيّة السّياسية والاقتصاديّة والثقافية لقارّة أفريقيا، وذلك المنطق الّذي يكمن وراء الحركة الّتي تناهض كلّ خيار حضاريّ يتأسّس على البيئة، إنّما هما منطقان مترابطان ترابطا جوهريًا. وبناء عليه، يكون من الواجب، وهذا مكمن السّبب الثّالث، أن يكون التّطرّف في النّضال من أجل السّيادة الوطنيّة الكاملة لأفريقيا، على نفس الدّرجة الّتي يكون بها النّضال من أجل قيام حضارة بيئيّة.

وأخيرا، يمكن للأجوبة الأفريقيّة، إذا نجحت في تحقيق هذا الرّهان المزدوج، أن توفّر السّبيل إلى الخروج من صيرورة العالم إلى الزّنجيّة، وبالتّالي الخروج من الكابيتالوسين[4]، وهو ما يساهم في الآن نفسه في أعادة الإنسان والطّبيعة إلى قلب المشاريع المجتمعيّة.

ذاك هو المدى الّذي يكون لصيرورة أفريقيا عالمة. فهو يمكّن من الحفاظ على الإنسانيّة باعتبارها أفقا أخلاقيًا، ومن إعادة الثّقة عند جيل كامل، بعد قرون من العنف المعرفيّ، في قدرة القارّة على اقتراح أجوبة على العالم، وعلى التّفكير محلّيًا وعالميًا، وعلى تجنّب الفصل بين المشاكل الدّاخليّة والمشاكل الشّاملة، ويمكّن بفضل ذلك من استئناف تكوين يثمر باحثين يساهمون في حلّ المسائل المطروحة القرن الحادي والعشرين، ومن إعادة توجيه الأولويّات في ضوء البحث العلمي، أي بطرح الإشكاليّات في العوامل الرّاهنة طرحا يكون حقيقة نقديًا ومتعدّد الاختصاصات، باعتماد المفاهيم المناسبة. ويدعونا هذا المنظور أيضًا إلى التّساؤل في سياسات المعرفة والتّعاون العلميّ التي سيتم بلورتها وتنفيذها من خلال الاستفادة من التّجارب السّابقة، وإلى الكشف عن الظروف المساعدة على تحقيقها وعن العراقيل، وإلى دراسة التفاعلات بين العلم والسّلطة والتّنمية في السّياق الأفريقيّ، وإلى إدراك انعكاساتها المخصوصة على مختلف الفئات الاجتماعيّة (النّساء، الشّباب، المثقّفين، الفلاحين)، وإلى تبيّن الحلفاء والمنافسين. وتنطوي صيرورة أفريقيا عالمة أيضا على تحدّ يتمثّل في إنشاء معارف مجدّدة مفيدة للعالَم يكون فيها البحث عن الحقيقة تماما مثل البحث عن العناية بصحّة الأحياء من البشر ومن غير البشر، واحدا من أبرز الرّهانات في قرننا الحاليّ. فالحرّيّة، وإرادة التّفكير في أفريقيا- العالَم[5]، والثّقة بالنّفس، ونشدان الحقيقة، والعناية بالحيّ،نقاط تكوّن محتوى هذا البرنامج.

وتطرَح،على الفور،مسألة جدوى مثل هذا البرنامج الفكري والسياسي عندما نعرف التناقضات الهائلة التي تتخبّط فيها القارة، ذلك أنّ هذه القارّة تملك مقدّرات هائلة، غير أنّها تملك من المصائب القدر نفسه.

وبشكل عام، ما تزال المجتمعات الأفريقية "عالقة في أزمة دائمة من الاستبداد، وفشل الدّولة، والانهيار الاقتصاديّ (Heilbrunn 2009, p. 255) ; تقوّض الأمان البشريّ والسّلام والتّنمية، بمساهمتها في زيادة الفقر[6] في صفوف الملايين من الأفراد، وبدفعها بالآلاف من الشّباب إلى النّزوح. فهناك مجموعات ضخمة تعيش الفقر والفاقة والتّهميش والاضطهاد المخصوص بجماعات دون غيرها، وخاصّة منها العاملين في القطاع غير الرّسميّ من الفلاّحين،والمنتجين الصّغار، والنّساء والأطفال. فالشّباب محتاجون، سواء كانوا من غير المؤهّلين أو من غير ذوي الشّهائد، إلى وظائف لائقة، وإلى مكان في المجتمع، وإلى التّمتّع بالخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة، وإلى الطّاقة، وإلى البنية التّحتيّة، وإلى أداء دور إيجابيّ في تسطير مستقبل بلدانهم.

وهذه التّحديات المحليّة والإقليميّة المعقّدة تتداخل كذلك في وضع دوليّ يتّسم بعدم المساواة الدّائمة في مجالات كثيرة، وبضعف الدّيمقراطيّات، وعدم الاستقرار الاقتصاديّ والمالي الذي يتفاقم في أيّامنا بسبب الأزمات الوبائيّة، والخوف من الإرهاب التّقليدي ومن الإرهاب البيولوجي، والتحوّل العميق في البيئة وفي الموارد بتأثير من تغيّرات المناخ. هي ظروف استعجاليّة، كارثيّة، ينعدم فيها اليقين، فيتولّد منها شكل من أشكال الخوف من المستقبل وتضاؤل في الثّقة بالنفس وبالآخرين. فأفريقيا تشهد، في واقع الأمر، تماما مثل سائر الأنحاء في

---

[4]وصف أدقّ للأنثروبوسين الجاري لتسمية العصر الجيولوجي للرأسمالية.

ذلك أن هذه الأيديولوجيات والممارسات، رغم قيامها بدور أساسيّ في استمرار التخلف، فإنها تخدم مصالح فئات قوية لا تكتفي بمجرّد مقاومة أي محاولة للتغيير تنشد قيام إيديولوجيات أخرى، بل تمنع أيضًا صياغة نظريات جديدة بسبب التأثير العميق الذي تمارسه في العالم على إنتاج الأفكار (Ake, 1980, p. 9).

[5] يتبنى سليمان بشير دياني في أعماله النّموذجيّة في هذا الصّدد (2015، 2017) بشكل صريح الأفق الأخلاقي للعالم، وللإنسانية، هو أفق لعالم لا يكون إمبرياليًا هذه المرة، ولكنه ثمرة لحوار يجري في كنف الاحترام بين عدة وجهات نظر. وليس من قبيل الصدفة أن تحمل الأعمال الأولى للورشة المخصّصة للفكر في داكار (Dakar) وسان لوي (Saint-Louis) عناوين من مثل: "*Écrire l'Afrique-monde*" (كتابة أفريقيا-العالم) أو المقالة الّتي نشرت بقلم فلوين سار (FelwineSarr) عام 2017 بعنوان "*Habiter le monde*" (الإقامة في العالم).

[6]تؤوي القارة 390 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر.

العالم، الصورة القاتمة للأزمة البيئية التي يطلَق عليها اسم الأنثروبوسين (Anthropocène)، واحدا من كثير[7]: الضّغط البشري الواسع على النُظم البيئيّة الطبيعية، وتدهور الأراضي، وزيادة التلوّث إلى مستويات غير مسبوقة، وتشويش دورة المياه الطّبيعيّة، والتّعرية الغابيّة، وارتفاع مستوى الأحماض في المحيطات، والضّغط الديموغرافي غير المسبوق على نظام الأرض (Magny ; 2021 ; p.4). وسوف تكون أفريقيا، وفقًا للتّوقعات، واحدة من أكثر القارّات تأثراً بتغيّر المناخ وتضرّراً منه بسبب تعرّضها الشّديد لهذه المشاكل مجتمعة، ولقدرتها المحدودة على التّكيّف (IPCC, 2014 ; IPBED ; 2019).

بالإضافة إلى ذلك، يتمثّل القاسم المشترك في تراكم التّحديات المتباينة، بدءا بالذكاء الاصطناعي، وانتهاء إلى تمتين أسس الدّولة الاجتماعية التّشاوريّة، ومرورا بتغيّر المناخ، والنمو الاقتصادي، والأمن البشريّ، والتنمية الريفية، والتوسّع الحضري، والتنقل، وتعزيز السلام وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين: لئن أثّرت هذه التّحديات على أفريقيا أكثر من أيّ مكان آخر في العالم، فإنّ هذه القارّة تظل شبه غائبة من دراسات التّنظير والتّوقّعات والاستشراف الّتي تتناول هذه القضايا. فمن المتوقّع، على سبيل المثال، أن يؤثّر تغيّر المناخ سلباً على التنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية؛ ويمكن أن يتراوح متوسّط الخسائر الاقتصادية النّاجمة عن تغيّر المناخ ما بين 10 و 15٪ من نموّ الناتج المحليّ الإجماليّ للفرد، بالإضافة إلى عدم استعداد الاقتصاد في أغلبيّة البلدان الأفريقيّة للتكيّف مع الظروف المناخية الجديدة، لا سيما في غرب أفريقيا ووسطها (Baarsch et al., 2019). ومع ذلك،لا تمثّل منشورات الجامعيّين الأفارقة إلاّ 2٪ من مجمل المنشورات في هذا المجال (McSweensey, 2015). والشيء نفسه يمكن أن يقال عن عدم المساواة العالمية، والذكاء الاصطناعي، وما بعد الإنسانية (Transhumanisme)، والبيانات ذات الطّابع الشخصيّ، إلخ. فبقدر ما تكون أفريقيا متردّدة ومشوّشة في تفكيرها في مستقبلها، تكون في الآن نفسه، مشوّشة في ما يتعلّق بالظروف العالميّة الرّاهنة والمستقبليّة.

تكمن جذور هذا الغياب عن الذات وعن العالم، في الأزمة الّتي تعيشها منذ الثمانينيات، مؤسسات البحث الأفريقية التي فقدت تدريجيًا قدرتها على التّحديث وعلى تطوير معايير المعرفة الأساسيّة لتمكين الأصوات الأفريقية من المشاركة في المطارحات العالمية. فقد ساهمت سياسات الإصلاح الهيكلي (1980-2000) المقيتة التي انتهجها البنك الدولي وصندوق النّقد الدولي[8]، في تقليص حجم المؤسسات البحثية والجامعات العموميّة وفي تفكيكها. فظلّ قطب التّميّز في البحث العلميّ الدولي، بما في ذلك كلّ ما يتعلق بالدراسات الأفريقية، متجذرًا بعمق في الجزء الشّماليّ من الكرة الأرضيّة وذاك ما يدعم "سياسة جغرافيّة للمعرفة" يقتصر فيها دور أفريقيا على استخراج المعطيات الإجرائيّة (الموادّ الأوّليّة)، في حين ينهض شمال الكرة الأرضيّة بالبحث العلمي الأساسيّ.

تظلّ مهمّة تمثيل الحقائق والمصالح في القارّة تمثيلا مناسبا – وهي مهمّة أساسيّة لا يجب الخلط بينها وبين استعراض تتدفّقفيه إحصائيّات كارثيّة أو انتشائيّة – مهمّة لا مفرّ منها منذ مؤتمر تقسيم أفريقيا في برلين عام 1885.ولئن تجسّدت استعادة المبادرة الفكريّة عند الباحثين الأفارقة بالفعل في نقد الاقتصاد السياسي الداخلي والمعولم، فهي متجسّدة أيضًا في استعادة احترام الذّات، وملكة تمييز الأشياء، وفي الروح النقدية، وروح الحرية و الابتكار.

ولذلك وجب علينا أن ننتج، انطلاقا من أفريقيا ومن أجل أفريقيا ومن أجل العالم، علمايرمّم للمتهرّئ، ويؤسّس الجديد، علما "جمعيًا" و"ملتزما" بمشاغل أهله (Coutellec, 2015)، متمحورا حول الاستدامة، ساعيا إليها. والواجب على علم القرن الحادي والعشرين هذا أن لا يحدّد عمله حول التخصصات العلمية المعروفة، ولكن حول الأولويّات الكبرى والتطلعات الرئيسية للشعوب، عوضا عن ذلك. وسوف يقدّم هذا العلم أجوبة قادرة على تحرير الأفراد، وعلى توليد المعرفة المبتكرة والمفيدة، وعلى زيادة دور أفريقيا في الإنتاج العالميّ للمعارف الوقائيّة، وفي تسريع ظهور اقتصاد منخفض الانبعاثات الكربونيّة يحافظ على المياه ويعتمد التّدوير، ويعتمد على طاقات متجدّدة يمكن الوصول إليها بيسر، وبنير السّياسة وأهلها، ويجعل التدخّلات ناجعة، جارية في الوقت المناسب.

من هنا، تعنّ مجموعة جديدة من الأسئلة:

- ما هي أشكال المعرفة والمسؤوليّة النّابعتين من القارّة والتي يُحتمَل أن توفّر الحلول للاحتياجات الأساسية وتستجيب للتّحديات العالمية؟ وما هو موقع المعرفة التقليدية في هذه التّحولات؟ وما هو الموقع الّذي يكون للمواطنين؟

- كيف نعيد صياغة ما تعنيه الاستدامة والتّنمية والمسؤولية في سياقات عالميّة، عندما نتصوّرها من زاوية نظر أفريقيا؟

---

[7] نتحدث أيضًا عن الكايتالوسين (*Capitalocene*) ، و يلانتاسيونوسين (*Plantationocene*) بل يطلق عليها قروف (Grove) اسم أوروسين (*Eurocene*)، انظر (Grove, 2016).

[8] خصّصت مجلة *AfricaDevelopment* الكثير من الأعداد الخاصة لهذا المسألة، انظر في: vol. X, n° 1/2, 1985, Crise et ajustement

- كيف نبلور فهما أفضل لمجالات التقاطع بين المحليّ والشّامل والعالميّ الأرضيّ؟

- كيف نعيد التفكير في الأطر التحليلية والمناهج العلميّة التي تتجاوز الحدود اللغوية والجغرافية والمؤسّسية والتخصصية من أجل تفعيل تظافر الاختصاصات الضّروريّ؟

- كيف يمكن التّأكد من أن المبادلات بين الجنوب والشمال، والمبادلات بين الجنوب والجنوب تخضع لمنطق المصلحة المتبادلة عوضا عن منطق الاستبدال؟

- كيف يمكن لأنماط العمل المتأتّية من بلدان الجنوب أن تكون ملهمة لبقية العالم، وخاصة في سياق الأزمة الّتي يمرّ بها العلم الحديث؟

ورغم أنّ هذه القضايا ملحّة للغاية، ظلّ إلى حدّ الآن الطموح السياسي الرّامي إلى جعل البحث الأفريقي أحد المحرّكات الرئيسية لهذه التّحولات، حبرا على ورق[9]؛ وظلّت كذلك موازنة أفريقيا في البحوث العالمية سلبيّة إلى حدّ كبير. والأدهى من ذلك، أنّ عنايتنا، في خضمّ هذا الوضع المعرفيّ المستعجل الّذي يتجلّى بكلّ وضوح ونعيشه كلّ يوم، قد ظلّت مشتّتة على مدى سنوات كثيرة بفعل رؤى مستقبليّة مغالِطة تتضاعف فيها درجة الإثارة والتّفاؤل الزّائف الّذي يرفده نزر قليل من التجسيد. ويقظة أفريقيا التي وعدت بها بعض تلك الرّؤى، تقوم على فرضية تتخيّل قارّة اسمها أفريقيا سوف "تطوي الصّفحة"، و"تنبثق"، و"تقلع" لتصير "آسيا القرن الحادي والعشرين"، و"المحرّك الجديد للاقتصاد العالميّ"، وهي تعد بميلاد قرن يكون "قرن أفريقيا" بلا منازع (UE, 2016). لذلك فإننا نتوقّع حدوث معجزة اقتصادية من شأنها أن تغير مصير القارة، مع تداعيات كبيرة على بقية العالم. ويمثّل الصّعود (émergence)، هذا الاسم الجديد لإيديولوجية التنمية، في أحسن، الأحوال نبوءة تتحقّق بوسائل ذاتيّة، وفي أسوئها نوعا من الأسطرة قوامها، على غرار أساطير سابقة مماثلة لها، وضع نظريات غير ملائمة وإقامة إستراتيجيات غير مناسبة[10]. فهذا المستقبل الموعود لا يعدو أن يكون نسخة من ماضي أوروبا [أو آسيا، في أيّامنا]، لأنه يمثّل تقريبًا نموذج التنمية نفسه - وبعبارة أدق، نموذجا من "الخداع التنمويّ" - كما يذهب إلى ذلك إنريك دوسال (Enrique Dussel ; 1992 ; p. 31) -قائما على الحضارة الاستخراجيّة الحراريّة-الصّناعيّة وعلى استنزاف البشر وموارد الكرة الأرضيّة. فأفريقيا هذه، أو بالأحرى، هذه النّسخة الكاريكاتورية من أوروبا وآسيا، سوف تكون عنصرا مبتذلا يزيد من سرعة الكابيتالوسان ولا يستحقّ أيّ عناية، إذتنطبق عليه الحكمة الشّهيرة الواردة في "المعذّبون في الأرض" (Damnés de la Terre): "الإنسانيّة تنتظر منّا شيئًا آخر يختلف عن هذا التقليد الكاريكاتوريّ والسّمج في مجمله".

هذا المستقبل الذي نوعَد به، إنّما يتميّز بغياب صارخ للثقافة (لأن الاستهلاك القهري وصناعة الترفيه ليسا من الثّقافة). هو مستقبل يتلخّص بأكمله في دولة تزدهر فيها الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهي أشياء مرحّب بها بكلّ تأكيد، غير أنّها خلو من كلّ انعتاق، ومن كلّ مناخ أخلاقيّ قوامه التّضامن الفعّال، ولا عناية فيها بكوكب الأرض. ولذلك يكون من الواجب أن نقاومها، وأن نخطّ، عوضا عنها، مسارًا للتّنمية النّظيفة المتماسكة لا تهمل أيّا من أبعاد الإنسان.

وهذه النّقطة، بالتّحديد، هي موطن المساهمة المنتظرة من القارّة الأفريقيّة، ولهذا الأمر، وجب أن تمثّل البحوث الأفريقيّة أولويّة بالنسبة إلى أفريقيا وإلى العالم بأسره.

البحث الأفريقي: مسؤوليته وغايته

لقد قدّمت أفريقيا، في الواقع، وهي لا تزال تقدّم مقترحات جديدة، وعرضت خيارات جديدة على بساط البحث. هذه المقترحات موجودة بالفعل، ولكنّها لم تُسمع من أحد، وما كان أحد يرغب في سماعها، بما في ذلك داخل أفريقيا نفسها. ولكن هذه الخيارات التي تجرؤ على التفكير في مستقبل البلدان الأفريقيّة ذات مقتضيات كثيرة، وهي شموليّة لا تقبل التّجزئة، وجذريّة. لقد طرِحت بالفعل مسارات بديلة في تلك الفترة الحرجة التي كانت تمرّ بها القارّة في سنوات النّضال من أجل القضاء على الاستعمار: فرانتز فانون (Frantz Fanon)، والشيخ أنتا ديوب (Cheikh Anta Diop)، وكوامينكرومه (Kwamé Nkrumah)، وأميلكار كابرال (Amilcar Cabral)، وغيرهم. وتمثّل خاتمة كتاب

[9] التزمت جميع دول الاتحاد الأفريقي بتخصيص 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في كل بلد منها، للبحث والتطوير، لكنها تنفق في المتوسط 0.45٪ فقط (تقرير اليونسكو، 2021). وتصارع الدول الأفريقية العديد من المتطلبات المتنافسة وهي لا تستثمر في البحث، وذلك رغم تضاعف الجهود في العصر الحالي لفرض الابتكار باعتباره محرّكا للتنمية الاقتصادية في مجتمعاتنا واعتماد علوم الاستثمار استراتيجية في العديد من البلدان. وعلى هذا، صارت كوريا الجنوبية رائدة على مستوى العالم إذ تخصّص 4.3٪ من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، محقّقة نتائج باهرة في ما يتّصل بالتّقدّم.

[10] انظر العشرات من الخطط الإستراتيجية الرائجة في القارة.

"المعذّبون في الأرض" (Damnés de la terre) خارطة طريق لا يمكن للمسار الإنساني أن يتجاوزها، بل الواجب أن تكون خارطة طريق لأفريقيا.

وبالفعل، يرسم فانون ما يُنتظَر من القارّة الأفريقيّة (يقول: "لنطرح من جديد مسألة الإنسان")؛ وما يجب أن نقاومَه ("الانجذاب إلى الإنجازات المادية")، ودور إنشاء المعرفة في هذا المشروع ("إذا أردنا أن تتقدّم البشريّة ولو قيدأنملة [...] وجب علينا أن نبتكر، علينا أن نكتشف")، بل هو يرسم أيضا الحالة الذّهنيّة الّتي ينبغي أن تكون لنا ("وجب أن يجدنا اليومُ الجديد الذي بدأ في البزوغ في حال ملؤها الحزم والحكمة والإصرار"). وإضافة إلى ذلك، يترك فانون، رغم خلوص فكرته لتحرّر السّود من الرّجال والنّساء، مكانا فسيحا للآخر، مكانا نائيا عن الاحتقار والكراهية: "بالنّسبة إلى أوروبا، بالنسبة إلى أنفسنا، وإلى الإنسانية كافّة. الواجب أيّها الرّفاق، يجب أن نخرج بجلد جديد، وأن نبلور تفكيرا جديدا، وأن نسعى إلى تكوين إنسان جديد"،ذاك ما ختم بها فانون قوله ((Fanon (2002 [1961] , p. 305).

وجب أن نضيف إلى جدول أعمال التّنمية ما دعا إليه فانون (Fanon) من هذه المسؤوليّة وهذه الأخلاق، لأنّ كلّ النّجاحات ليس لها نفس القيمة، والتحولات العميقة التي نطالب بها ليست مجرّد تحوّلات اجتماعية واقتصادية وبيئية، بل هي تحوّلات أخلاقية وإنسانية تضامنيّة أيضًا. فالمستقبل لا يمكن أن يتأسّس على نموذج يوقف عجلة "التّقدّم عند بشر آخرين ويخضِعهم لأطماعه ويبني على أكتافهم أمجاده". وجب أن يمكّننا هذا المستقبل من تحقيق الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هنا في هذا المكان، دون أسطرة، ولا إذلال، ولا تذبيح، ولا استنزاف، في مكان آخر... هو مستقبل لا هيمنةَ فيه، ولا إرادة للقوّة فيه، ولا "حماسة فيه، ولا سخرية، ولا عنف". والمسألة، على عكس ذلك تماما، تتعلّق باحتضان الأشياء والكائنات "بكلّ تواضع، وبكلّ تصاغر، ولكن بكل عناية، وبكلّ حنان"، سيرا مرّة أخرى على خطى الخاتمة الّتي كتبها فانون.

والواجب أن يكون البحث العلميّ الأفريقي أولويّة بالنّسبة إلى أفريقيا، ثم إلى العالم، لأن بقاء الكوكب على قيد الحياة يتحدّد، جزئيًا، في أفريقيا، ولأنّ جزءا من الحلّ، على الأقلّ، يجب أن يكون أفريقيًا[11]. فنحن نرى اليوم الكثير من التّقارير الدّوليّة تتناقل الحالة الاستعجاليّة الملحّة، وهي حالة لا تنفكّ تتزايد في أنشطتنا. ولكن الاستراتيجية المعتمدة في مكافحة الاحتباس الحراريّ وحماية التنوّع البيولوجيّ ليست ملموسة بالقدر الكافي وهي لا توقف بأيّ حال من الأحوال نزعات الظّواهر المستفحلة الّتي تُرصَد في كلّ مكان. فالتقارير الدّوليّة الحديثة (GIEC, IPBES, World Atlas of Desertification, GSDR Dasgupta 2021) تشير إلى تدهور مخيف في وتيرة متزايدة باستمرار في النّظم البيئيّة العالميّة بفعل عوامل متظافرة من تغيّر المناخ والاستغلال المفرط للموارد المتجدّدة وتدمير الأوساط الطّبيعيّة. ورغم الالتزامات الدّولية (COP 21, UNFCCC)، نحن عاجزون عن بلوغ الأهداف التي ترمي إلى عكس نزعات الظّواهر المستفحلة وإلى استغلال بيئتنا بشكل مستدام. يبدو التّقدم الذي تحقّق في هذا المجال ضئيلا في مواجهة الاضطرابات والتحولات البيئية التي نعاني منها. والمقاربات التي تمكّن من التّوفيق بين استغلال الموارد والمحافظة عليها، تفتقر بكلّ تأكيد، إلى الطموح السياسي. فحماية التنوع البيولوجي مازالت محتشمة رغم صخب الإعلانات: المناطق البحرية المحمية تمثّل نسبةً أقلّ من 8٪ من إجمالي مساحة المحيطات، ولا تشغل الفلاحة البيئيّة التي تسمح بالزراعة المستدامة على المدى الطويل إلاّ ما يقارب 6٪ من المساحات المزروعة. هذا التدهور في التنوع البيولوجي وفي البيئة الّتي نعيش فيها يمثّل خطرا بالنّسبة إلى مجتمعاتنا التي يعتمد بقاؤها على الموارد التي تهبها الطبيعة. تضاف إلى ذلك المظاهرُ الصارخة من التّفاوت المتزايد التي تشعر بها مختلف الشعوب في العالم، والّتي ما يزال تقديرها قليلا أو سيّئا باعتماد مؤشرات التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2019).

وجب أن يكون البحث العلميّ الأفريقي أولويّة بالنسبة إلى أفريقيا، ثم إلى العالم، لأنّ بقاء الكوكب على قيد الحياة يتحدّد، جزئيًا، في أفريقيا، ولأنّ جزءا من الحلّ، على الأقلّ، يجب أن يكون أفريقيًا. نرى اليوم الكثير من التّقارير الدّوليّة تتناقل الحالة الاستعجاليّة الملحّة، وهي حالة لا تنفكّ تتزايد في أنشطتنا. ولكن الاستراتيجية المعتمدة في مكافحة الاحتباس الحراري وحماية التنوع البيولوجي ليست ملموسة بالقدر الكافي، وهي لا توقف بأيّ حال من الأحوال نزعات الظّواهر المستفحلة الّتي ترصَد كل مكان. فالتقارير الدّوليّة الحديثة (GIEC, IPBES, World Atlas of Desertification, GSDR Dasgupta 2021) تشير إلى تدهور مخيف في وتيرة متزايدة باستمرار في النّظم البيئيّة العالميّة بفعل عوامل متظافرة من تغيّر المناخ والاستغلال المفرط للموارد المتجدّدة وتدمير الأوساط الطّبيعيّة.ورغم الالتزامات الدّولية (COP 21, UNFCCC)، نحن عاجزون عن بلوغ الأهداف التي ترمي إلى عكس نزعات الظّواهر المستفحلة وإلى استغلال بيئتنا بشكل مستدام. يبدو التّقدم الذي تحقّق في هذا المجال ضئيلا في مواجهة الاضطرابات والتحوّلات البيئية التي نعاني منها. بكلّ تأكيد، تفتقر المقاربات التي تمكّن من التّوفيق بين استغلال الموارد والمحافظة عليها، إلى الطموح السياسي. فحماية التنوع البيولوجي مازالت محتشمة رغم صخب الإعلانات:

[11] انظر: Global SustainableDevelopment Report, Africa Consultation Workshop Synthesis Report, Port Elizabeth, South Africa, 12 May 2018.

المناطق البحرية المحمية تمثّل نسبة أقل من 8٪ من إجمالي مساحة المحيطات، ولا تشغل الفلاحة البيئيّة التي تسمح بالزراعة المستدامة على المدى الطويل إلاّ ما يقارب 6٪ من المساحات المزروعة. هذا التدهور في التنوع البيولوجي وفي البيئة الّتي نعيش فيها يمثّل خطرا على مجتمعاتنا التي يعتمد بقاؤها على المساهمات التي تقدّمها الطبيعة. تضاف إلى ذلك مظاهر التّفاوت الصارخة المتزايدة التي تشعر بها مختلف الشعوب في العالم، وتقديرها ما يزال قليلا أو سيّئا باعتماد مؤشرات التنمية (تقرير التنمية البشرية، 2019).

في جميع السيناريوهات، ستكون أفريقيا واحدة من أكثر القارات تأثراً وأشدّها ضعفا، وفي مناويل المحاكاة المناخيّة العالميّة، تتراوح التّوقعات في درجات الحرارة في غرب أفريقيا في نهاية القرن الحادي والعشرين، بين 3 و 6 درجات مئوية حسب السيناريوهات المختلفة للانبعاثات. ومن المتوقع، بالنسبة إلى بعض المناطق فيها، أن تنشأ في حدود2040مناخات غير مسبوقة تجعل مناطق بأكملها غير صالحة للسكن. وسوف يكون لتغير المناخ تأثير على الموارد البحرية، أيضًا. وتبعا لذلك سوف يتغيّر بشكل كبير توزّع الأنواع البحرية واستغلالها في مصايد الأسماك. وتظهر مختلف السيناريوهات أن كمّيات صيد الأسماك يمكن أن تنخفض بنسبة قد تصل إلى حدود 40٪ في المناطق المداريّة لصالح المناطق الواقعة على خطوط عرض أعلى (Cheung et al.، 2010، IPBES 2019)، وذاك من شأنه أن يعرّض الأمن الغذائيّ للخطر. إذ يعيش حوالي 6.7 مليون شخص في 22 دولة في غرب أفريقيا، بشكل مباشر من أنشطة الصيد للحصول على القوت وسبل العيش (Belhabib et al., 2015).

ويطرح السّؤال في بقاء أفريقيا، بالمعنى الحرفيّ، إذ نستشعر عدم الاستقرار ونشوء الصراعات من جرّاء هذه المخاطر. فإذا ما وفّرت القارة أجوبة مناسبة لمواجهة التحديات وحالات الطوارئ، فسيكون لهذه الأجوبة مزيد من الحظوظ في استنساخها واختبارها في أمكنة أخرى من العالم. وها هنا يتجلّى التّقاطع بين مصلحة أفريقيا ومصلحة العالم.

وأفريقيا، في الواقع، ملهمة بالفعل للعالم. فالمقاربات المنظومية البيئية في الصيد البحري (AEP)الّتي أقيمت لإدارة أنظمة الإنتاج في البيئة البحرية في جنوب أفريقيا منذ ما يزيد عن ثلاثين عامًا، لا تسمح بإدارة موارد الصيد البحري فقط من خلال التوفيق بين استغلال التنوع البيولوجي وحمايته، بل تسمح بذلك أيضا من خلال دمج مقاربات اجتماعية واقتصادية مهمّة لمنطقة بنغيلا(Benguela) بأكملها (Augustyn et al., 2018). ويتجلّى طابع الابتكار في هذه المقاربات بوجوه كثيرة، من حيث إنها كانت قادحا لإنشاء طرق جديدة في البحث وفي إدارة الموارد البحرية. وعلى هذا الوجه، طرِحت مقاربة تشاركيّة، كان التّعاون فيها ضروريّا بين جميع المستفيدين، وجميع وجهات النّظر ممثّلة فيها، وكانت العناية الخاصّة منصبّة على تجنّب السّيطرة المطلقة لمجموعة ما أو لفرد واحد. وضبطت مقاربة علميّة تعاونيّة عامّة ووفّرت منصّة لنشر الآراء، وتوسيع زوايا النّظر وضمان فهم أفضل للقضايا. وسمحت بالمقارنة بين النّتائج العلميّة وتقديم التّقارير في شأنها في أيّ مستوى من المستويات وفي تأثيرها على التّصرّف في الموارد. وكان للمنظمات غير الحكومية دور مهمّ في المساعدة على إقامة بوّابة أفريقيا الاقتصادية (AEP) وإنشاء المبادرات البيئيّة. وقد مكّن المجهود المبذول في سبيل تطوير البحوث العلميّة وبعث بوّابة أفريقيا الاقتصادية (AEP)في التّصرّف، من إدارة الموارد البحريّة بوجه مستدام، وسمح كذلك باستكشاف مواطن الإفادة في إقامة محميّات بحريّة لتغذية الطّيور البحريّة والمفترسات متجنّبين في الآن نفسه تغيير النّظام وفتك الجوائح الحيوانيّة البحرية، بما في ذلك جائحة قناديل البحر الّتي ثبت أنّ نتائجها كارثيّة على الصّيّادين (Cury et al., 2011 ; Travis et al., 2014).وبالإضافة إلى ذلك، لم تسمح هذه المقاربات بإثبات قدرة المناطق البحرية المحميّة على المساهمة في التّقليص من تآكل التّنوّع البيولوجي فقط، بل ساعدت على التّخفيف من الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ، فاتحة بذلك آفاقا جديدة أمام البحث العلميّ وإدارة الموارد (Roberts et al., 2017). يظهِر هذا المثال البحريّ كيف يمكن لمشروع نشأ في أفريقيا الجنوبيّة أن يساعد على تجميع سبل عديدة في البحث وأنماط جديدة في التّصرّف في الموارد البحريّة ما تزال مهملة دوما في أوروبا وفي العالم .

وأفريقيا في الواقع ملهمة بالفعل للعالم. فالمقاربات المنظوميّة البيئية في الصيد البحري (بوابة أفريقيا الاقتصادية (AEP)) الّتي أقيمت لإدارة أنظمة الإنتاج في البيئة البحرية في جنوب أفريقيا منذ ما يزيد عن ثلاثين عامًا، لا تسمح بإدارة موارد الصيد البحري فقط من خلال التوفيق بين استغلال التنوع البيولوجي وحمايته، بل تسمح بذلك أيضا من خلال دمج مقاربات اجتماعية واقتصادية مهمة لمنطقة بنغيلا بأكملها (Augustyn et al., 2018). ويتجلّى طابع الابتكار في هذه المقاربات بوجوه كثيرة، من حيث إنها كانت قادحا لإنشاء طرق جديدة في البحث وفي إدارة الموارد البحرية. وعلى هذا الوجه، طرِحت مقاربة تشاركيّة، كان التّعاون فيها ضروريّا بين جميع المستفيدين، وجميع وجهات النظر ممثّلة فيها، وكانت العناية الخاصّة منصبّة على تجنّب السّيطرة المطلقة لمجموعة ما أو لفرد واحد. وضبطت مقاربة علميّة تعاونيّة عامّة ووفّرت منصّة لنشر الآراء، وتوسيع زوايا النّظر ولضمان فهم أفضل للقضايا. وسمحت بالمقارنة بين النّتائج العلميّة وتقديم التّقارير في شأنها في أيّ مستوى من المستويات وفي تأثيرها على التّصرّف في الموارد. وكان للمنظمات غير الحكوميّة دور مهمّ في المساعدة على إقامة بوّابة أفريقيا الاقتصادية (AEP) وإنشاء المبادرات البيئيّة. وقد مكّن المجهود المبذول في سبيل تطوير البحوث العلميّة وبعث بوّابة أفريقيا الاقتصادية (AEP) في التّصرّف، من إدارة الموارد البحريّة بوجه مستدام، وسمح كذلك باستكشاف مواطن الإفادة في إقامة محميّات

بحريّة لتغذية الطّيور البحريّة والمفترسات متجّنبين في الآن نفسه تغيير النّظام والجوائح الحيوانيّة البحرية، بما في ذلك جائحة قناديل البحر الّتي ثبت أنّ نتائجها كارثيّة على الصّيّادين (Cury et al., 2011 ; Travis et al., 2014). ولم تسمح هذه المقاربات كذلك بإثبات قدرة المناطق البحرية المحميّة على المساهمة في التّقليص من تآكل التّنوّع البيولوجي فقط، بل ساعدت أيضا على التّخفيف من الآثار المدمّرة لتغيّر المناخ، فاتحة بذلك آفاقا جديدة أمام البحث العلميّ وإدارة الموارد (Roberts et al., 2017). يظهر هذا المثال البحريّ كيف يمكن لمشروع نشأ في أفريقيا الجنوبيّة أن يساعد على تجميع سبل عديدة في البحث وأنماط جديدة في التّصرّف في الموارد البحريّة ما تزال مهملة دوما في أوروبا وفي العالم.

يمثّل العِلم الشّامل القادر على دمج أشكال أخرى من المعرفة وعلى تسطير تقاليد جديدة يكون فيها الباحثون جزءًا من شبكة أوسع،أمرايزداد إلحاحا بمرور الأيّام. ويبدو اليوم أنه من المهم أن يوجد تنوّع معرفيّ، وتقارب بين معرفة العلماء ومعرفة الفاعلين الاجتماعيّين الآخرين، ولا سيما عندما تُطرَح موضوعات حسّاسة من قبيل الفقر، والأمن الغذائيّ، واستغلال الموارد المتجدّدة، والهجرة بأنواعها، والحفاظ على الموارد، والعناية بالحياة، والرّعاية (care) حيث يتطلّب عدم المساواة أنواعا من التّحليل تستند إلى الحقائق المحلّية. وهذا هو السّبب في ازدياد الأهمية الّتي يكتسبها العمل على العوالم المتعدّدة[12] (plurivers)، وعلى إعادة تأهيل المعارف المحلّيّة والعِلم المواطنيّ (*Citizen Science*[13])في المناقشات حول مستقبل بلدان الكوكب.

وهذا يعني اتّخاذ موقف معرفيّ طموح يعتبر أنّأيّ اقتراح علميّ ينشد الكونيّة، يكون أمتن وأدقّ على قدر ما يتجذّر في معالجة القضايا المحلية باعتماد تصوّرات معرفيّة محلّية. وهذا البرنامج يوافق، بوجه مهمّ للغاية، جملة المطارحات الحاليّة حول إنهاء الاستعمار في المعارف وفي النّظريات النّقدية في الجنوب:

> ولذلك، يكون افتراض أبستمولوجيا قائمة على وجهة النّظر مطلبا انعكاسيّا قويّا ومسؤولية أخلاقية أيضا. [...]. فالإبستيمولوجيا القائمة على وجهة النّظر لا تمنح امتيازا معرفيّا لمن يعيش تحت السّيطرة. وهي تدافع، مع ذلك، عن الفكرة القائلة بأنّ العلم لا يمكن أن يقوم بدون أن يساهم فيه هؤلاء بوجهة نظرهم وبخبراتهم. ولذلك فإنّ وجودهم ضمن العلماء لا يكون استجابة لغاية التّجميل باستعراض التّنوّع، بل من أجل المساهمة في طرح مسائل معرفيّة أساسية في جميع التخصّصات العلمية (Lepinard et Mazouz, 2021, p. 50-51).

لذلك يتعلّق الأمر بتوفير فرصة المشاركة للفلاحين والنّساء والمعالجين في الطب التّقليديّ، والعاملين في القطاع غير الرسمي، والطّلبة، وبإقامة حوارات تُحترم فيها وجهات نظرهم، وبتمكينهم من المشاركة بأنفسهم في عمليات التغيير اللازمة لتحسين ظروفهم المعيشية. ويكون من الضّروري السّهر في جميع المستويات على ربط السياسات الجديدة في المعرفة بسياسات التشاور مع المواطنين الذين يجب أن يستعيدوا بشكل كامل مسؤوليتهم في فهم المسائل وفي التصرّف فيها، في سياق خطير يغلب عليه التّشكيك في جدوى الحقائق العلميّة. ولئن فشلت في الأغلب المناقشات العلمية في أماكن أخرى في تضمين هذه المجموعة المتنوّعة من وجهات النّظر التي تعكس المعرفة الأصيلة، فإن أفريقيا تتمتّع بقدرتها على أن تصير مخبرا خارقا للعادة يكون فيه إيجاد طرق جديدة للعمل بشكل أنجع إذا كنّا نريد الحصول على فرصة لحلّ الأزمات البيئية.

إنّ اللّغات الأفريقية التي استمرّ إلى حدّ الآن الحطّ من قيمتها وتشويهها واعتبارها عاجزة عن بلوغ مدى نظريّ ومفاهيمي متين، تثبت أنّها مورد تأويليّ يسمح بتحديد وجهات جديدة للبحث العلمي. وإذ كانت اللّغات تجعل من طرق معيّنة في التّفكير أشكالا طبيعيّة، فإنّ استخدام اللّغات الأفريقيّة يمكن أن ييسّر لنا الخروج عن التّوجهات التي يدعمها النّموذج المتمركز على أوروبا وصياغة الجديد من القضايا (Abadie, 2018). فهذا فالونتان إيف-مودمباي ((Valentin-Yves Mudimbé (1982, p. 47) قد كتب في L'Odeur du Père (عطر الأب)، يقول إنّ "التغيير في الأداة اللّغوية المستعملة في المعرفة وفي الإنتاج العلمي سيؤدي بكلّ تأكيد إلى قطيعة معرفيّة ويفتح الباب على مغامرة

---

[12] يجد اهتمامنا بتيارات الفكر النّقديّ في أمريكا اللاتينية (ولا سيما في الوقت الحالي بما يسمى بالدراسات "الحديثة / الاستعمارية" أو "نزع الاستعمار" (décoloniale)، تبريره في ثراء الابتكار المفاهيمي لهؤلاء الباحثين من أمريكا اللاتينية في إطار عالميّة حقيقية. وهؤلاء المؤلفون يراهنون على عالمية أصيلة، لأن الثقافة الحديثة تستند إلى العالمية الإنسانية، كما أشار إلى ذلك سمير أمين: تدعي الثقافة العالميّة المهيمنة لأنّها تتأسّس على الكونيّة الإنسانيّة. وهي في الحقيقة، في نسختها الأوروبية المركزية، تهدم ذلك التّوجّه. ذلك أن المركزية الأوروبية تستلزم تدمير الشعوب والحضارات التي تقاوم توسع هذا النموذج." ((El Eurocentrismo. Crítica de unaideología, México, Siglo XXI, 1989, p. 109)، نقلا عن ([2013, p. 36] Hurtado Lopez)). فمدار المسألة حينئذ على "تحقيق عالميّة حقيقيّة تحقيقا فعليّا ملموسا ومتعدّد الرّؤى." (Hurtado Lopez, 2017, p. 14).

[13] انظر: Kershaw (2005)

جديدة في سبيل إفريقيا" بنفس الطّريقة الّتي "انتهجها أعلام الفكر اليونانيّ، إذ زرعوا في لغتهم أشكال المعرفة وأساليبها واستعمالاتها التي حصلوا عليها من مصر، فأحدثوا إعادةَ صياغة للعلم وللحياة ظلّ نظامها قائما على الدّوام، ومت يزال جاريا إلى حدّ الآن."

وأخيرًا، يجب أن يمثّل البحث العلميّ الأفريقي أولوية بالنّسبة إلى أفريقيا وإلى العالم بأسره لأن أفريقيا لديها الفرصة التي تكاد لا توجد في مكان آخر، إذ يعيش فيها عشرات الملايين من الشباب المبدعين الّذين تربّوا على التكنولوجيات الرقمية. فأفريقيا، في كلّيتها المتنوّعة موطن لما يزيد عن مليار نسمة، وسوف يتضاعف عدد سكانها بحلول عام 2050 من الفئة العمرية بين 15 إلى 30 عامًا فقط[14]. ولديها أنشط طبقة وسطى وأصغرها سنّا في العالم، وهذه الطّبقة تتمتّع بالقدرة على تحويل زوايا النّظر العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى القارة. يتعلق هذا الأمر خاصّة بالنساء الأفريقيات اللائي يمثّلن المحرّك الرئيسي لأشكال مستدامة من النّمو والتنمية والسلام (CE 2021). فالقارة بالإضافة إلى ذلك، تُعتبَر خزّانا رائعًا لمستعملي المنصّات والخدمات الرقمية: 453 مليون أفريقي (من 1.2 مليار) موصولون بالشّبكة في الوقت الحاضر. وسوف ترتفع هذه النّسبة بشكل لافت بازدياد النّموّ السكاني. والقارّة والعالم في حاجة إلى هذا الذّكاء، وإلى هذا الخزّان العجيب من الأفكار، وإلى أشكال توظيفها الفكرية والإبداعية. وهؤلاء هم الذين يجب أن ندرّبهم من الآن على التفكير والابتكار وتجريب الحلول المستدامة. ويكمن التحدي هنا في تصميم دروس قادرة على إنشاط الذكاء الجمعي، وفي تأسيس التعليم على حلّ المشاكل عن طريق الاستعانة بالاختصاصات الكثيرة، وفي غرس لذّة التّعلّم والاختراع في نفوس المتعلّمين. ومن هذا المنظور، لا يكفي أن نجعل التعليم العالي متاحا للجميع فقط، بل الواجب أيضا أن يعاد تشكيل هياكل البحث إعادة كاملة لاستيعاب تلك التّخصصات، في سبيل أن نفهمدى التعقيد في القضايا، ومدى التحولات اللازمة لإيجاد حلول للتعامل مع المواقف المتناقضة والاستجابة للتغيرات السريعة التي تجري على المستويات المختلفة.

والواجب علينا الآن أن نواجه السؤال الصّعب المتمثل في عكس شروط الاستحالة وتحويلها إلى شروط الإمكانية حتى لا نُرمى بتهمة اليوتوبيا.

تفعيل الانتقال العلمي الأفريقي

نرسم هنا ملامح للمقترحات العملية التي يبدو لنا أنها تشكل شروط النجاح. ويمكن أن نورد الصياغة التّالية لهذا البرنامج الخاص بصيرورة أفريقيا عالمة: ينبغي من أجل الانتقال العلمي الأفريقي، أن يوجد استثمار هيكلي دائم في إعادة بناء المخيال، في إطار مؤسسات للبحث ومن أجل علم مختصّ في الاستدامة.

نرسم هنا ملامح للمقترحات العملية التي يبدو لنا أنها تشكّل شروط النّجاح. ويمكن أن نورد الصياغة التّالية لهذا البرنامج الخاصّ بصيرورة أفريقيا عالمة: ينبغي من أجل الانتقال العلمي الأفريقي، أن يوجد استثمار هيكليّ دائم في إعادة بناء المخيال، في إطار مؤسّسات للبحث ومن أجل علم مختصّ في الاستدامة.

والاستثمار الهيكلي يكون عبر هذه المجالات الثلاثة لأن كلّ شيء تقريبًا يرتبط بالقيود السياسية والمالية، والحال أنّنا نشهد ندرة شديدة لذلك في كثير من الأحيان. ويمثّل تخصيص الموارد المالية الدّسمة والمستمرّة للبحث والتطوير في الجامعات الحكومية أولوية للشّروع في عملية تحويل البحث العلميّ الأفريقيّ. في هذه العملية يسنَد دور المحرّك الأساسيّ ودور التّنظيم والتّنسيق إلى صنّاع القرار الأفارقة الذين يجب عليهم الالتزام الصّارم بتحمّل المسؤولية في تحديد مستقبل مجتمعاتهم، وكذلك بتحمل مسؤوليتهم إزاء كوكب الأرض. وهذا يستوجب صفقة جديدة للبحوث تكون ضرورية لتعزيز الطاقات العلمية والتكنولوجية الأفريقية. وتبقى مراكز السّلطة العلمية حكرا على أولئك الذين يطوّرون المعرفة ويستعملونها قصد الابتكار، وخلق الثروات، وإيجاد فرص العمل. وما لم يُنجَز المزيد من الأبحاث الأفريقية في أفريقيا، من قبل الأفارقة، لفائدة الأفارقة وبقية العالم، لن تتحقق الإمكانات الكاملة لهذا البحث؛ وفي أفضل الأحوال سوف تُستحضَر الخبرة العلميّة من مكان آخر: وما استحالة تطوير لقاح ضدّالكوفيد -19 في القارة إلاّ مثال جيّد على ذلك، مع ما ينجرّ عنه من تبعيّة للخيارات التي يجري اتّخاذها في أماكن أخرى من أجل الاستفادة من اللقاحات.

إنّ البحث العلميّ اليوم بحث دُوَلي، والمبادلات بين الباحثين من جميع البلدان ضرورية للحفاظ على درجة عالية من التميز العلمي. فالواجب أن يتاح للباحثين الأفارقة الخيار ليكونوا قادرين على تطوير أبحاث متميّزة يجري إنتاجها في أفريقيا. فالمشروع الأفريقي الأوروبي من قبيل أرايز (www.aasciences.africa/call/arise) (ARISE) الذي تديره الآن الأكاديميّة الأفريقيّة للعلوم (AAS)، برميإلى تيسير الانبثاق لهذا التميز العلميّ الأفريقي على أيدي الباحثين الشباب. وسوف يمهّد هذا الطّموح السّبيل لإقامة أفريقيا ذات جاذبية أكبر على المستوى العلميّ،

[14] https://www.one.org/fr/policy/le-siecle-de-lafrique/

وقادرة على جذب أفضل العلماء في القارّة الّذين يكابدون الصّعاب في تكوين فرقهم البحثيّة، وقادرة على الاحتفاظ بهؤلاء الباحثين في ربوعها، أفريقيا قادرة على تشريك المواهب الشابة وتطوير مسارات بحثية مبتكرة. ويهدف مشروع أرايز ARISE إلى النّهوض بأفريقيا من خلالاكساب القارّة قدرة أكبر على اتّخاذ القرار، ويرمي إلى وضع برامج البحث والتطوير الخاصّة بها. ولكن تظلّ الحاجة قائمة إلى المزيد من المبادرات من هذا القبيل ومن التمويلات طويلة المدى لتمتين هذه المواهب العلمية. ومن سبل هذا التمويل ذي النّطاق الواسع،استرجاع التدفقات المالية غير المشروعة[15]، واعتماد الشراكات مع القطاع الخاص - ولا سيما بتشريك كبار رجال الأعمال الأفارقة أو المؤسّسات التي ينشئونها لدعم البحث.

إعادة بناء المخيال

إنّ تشكيل عالم جديد لتَمرين مستحيل إن كان بلا إيمان أو رغبة. ولا قيام لاستجابة أفريقية لهذه التحديات دون تجديد في الأفكار والرّغبات ودون توسيعها. ولا شيء ما عدا إعادة تأسيس جذريّ للمعرفة يمكن أن يؤدّي إلى تطوير فكر يسير خارج الأطر المعهودة، ولا يخاف خوض المغامرة. هو أيضًا فكر يمثّل استعادة للسلطة، فكر يغامر في سبيل أن يتحقّق بمجهود جماعيّ متناغم أفريقيّ مشترك، ودُوليّ في آن. هو باختصار تكوين لمجتمع من مفكرين وباحثين ومبدعين قادرين على ضمان الموازنة بين الاسترسال في البحث والانسجام بين الأفكار والرغبة والقدرة في تصوّر مستقبل المجتمعات الأفريقية ومستقبل العالم.

الاستدامة مقابل أن تصير زنجيًا

يتطلّب الانتقال العلمي الأفريقي إعادة تشكيل عميقة لطريقة عمل البحث العلميّ الأساسيّ والتطبيقي ولبيئته المؤسّسيّة (التعليم العالي، النشر، التّوزيع، التعاون) في إفريقيا على وجه الخصوص.

علينا أن نتخلّص بشكل نهائيّ من الموقف الّذي يجعل من الاختصاصات منعزلة ومنغلقة لنتحوّل إلى الاعتراف المتبادل بسياقات من التّعاون الّذي يعود بالفائدة على جميع الأطراف المشاركة. ومع هذا، ما يزال البحث مشتّتا كثيرا، مركّزا في اختصاصات بعينها دون أخرى، وغالبًا ما يكون في اختصاص محدود جدّا. وهو لا يزال غير كافٍ في ما يتعلّق بالرّبط بين النتائج المقترحة والقضايا التي تستوجب الحلّ. لكن وجب علينا العمل بسرعة وبطريقة جماعيّة على توجيه السّياسات العامة. فالبحوث المتعلقة بالمناخ أو التنوع البيولوجي، أو تدهور الأراضي أو عدم المساواة، أو الأمن الغذائي، تعتبَر نماذج بارزة في هذا الصدد. وهي تثبت أن التقارير التي تصوغها مجموعة علميّة متعدّدة الاختصاصات تؤدّي إلى تحرير تقارير فيها إجماع علميّ، مثل تقارير فريق الخبراء الحكوميّ المعنيّ بتطوّر المناخ (GIEC) أو بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئيّ (IPBES). ويمكن تطوير أطر بحثيّة جديدة بهدف تعزيز الحوار بين الخبراء من مختلف الاختصاصات العلميّة، وخلق المعارف الجماعيّة. هذا ما تسعى إلى تحقيقه مجموعات الخبراء الدوليين (IPBES،HDR،IPCC)، فعليّا، من خلال توفير إجماع علميّ متعدّد الاختصاصات لا يمكننا بدونه فهم تطورات كوكبنا في المستقبل والتّأثير عليها. في هذا السياق، يمثّل ظهور علم الاستدامة أخيرا، علامة على تغيير جذريّ في بناء نظم جديدة للمعرفة. وتتمثّل السمة المميزة لهذه المقاربة في اعتبار مشاكل البحث متجذّرة في تحقيق أهداف التنمية، وليس في ديناميات التخصصات العلمية في ذاتها. ويكمن الهدف في دعم المعارف متعددة الاختصاصات التي تم بناؤها بشكل مشترك من قبل العلماء والأطراف الفاعلة في المجتمع، في محاولة لتجاوز المشاغل القطاعيّة التي تكون طاغية أحيانا. وهذا العلم المخصّص للاستدامة ما يزال مجالا هامشيّا، ولكنّه ضروري في فهم تعقّد العالم بطريقة أفضل وفي إيجاد حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجهها مجتمعاتنا. ومع ذلك، يمثّل دعم الجهود المشتركة لبناء المعرفة حاجة ملحّة، من خلال دمج كامل لمجمل المعارف العلمية دمجا أنجع، بالتعاون الوثيق مع أصحاب القرار السياسيّ والمجتمع المدني. ولبلوغ هذه الغاية، قد تكون مقاومة الأمراض الناشئة واحدا من أكثر الأمثلة إقناعا بإيجابيّات علم الاستدامة. فقد اقتضت مجابهة أزمة إيبولا جهدًا منسقًا في اتّجاه هدف مشترك – بين علماء البيئة المختصّين في ديناميات مجموعات الخزانات الحيوانية، وعلماء الاجتماع وعلماء الاقتصاد الذين يدرسون حلقات الفقر المفرغة، وعلماء الأنثروبولوجيا المختصّين في دراسة التمثيلات الثّقافيّة للمرض، وبطبيعة الحال المختصّين في الأمراض المعدية والأطباء المتعاونين مع مؤسّسات الصحة العموميّة والمجتمعات المتضرّرة. وهنا يكون لأفريقيا ورقة أساسية تدلي بها، لأنها يمكن أن تكون بلا منازع البطل المستقبليّ في التنمية البيئية، وفي التكنولوجيا البيئية، وتكنولوجيا المعلومات الخضراء.

[15] يقدَّر أن إفريقيا تخسر كلّ عام أكثر من خمسين مليار دولار من جرّاء تدفّق الأموال غير المشروعة.

تدريب الباحثين الشبان وجولانهم

أصبح تدريب الأجيال الجديدة من الباحثين الشباب تدريبا مختلفا أمرًا حتميًا. إذ يرتبط التنشيط الضروري للبحوث الأفريقية ارتباطا وثيقا بالمشغل العملي الّذي يتمثّل في جعل مهن الأكاديميين والباحثين جذّابة أكثر من ذي قبل. وهنا، يهاجر أفضلهم وأذكاهم إلى الخارج، أو يهجرون العلوم لكسب لقمة العيش، إن مكثوا في القارة. وهذا الوضع لا يساهم في زيادة عدم الاستقرار في سوق العمل بالجامعة فقط، بل يعرقل بشكل مطّرد إجراء البحوث الأساسية الضرورية للتنمية.

لذلك، يجب حلّ مشكلة الهجرة إلى الخارج وتحويلها إلى معيار في جولان الباحثين. وبالفعل، كان واقع العقود الأخيرة يتمثّل في أن الطلبة الأفارقة المؤهلين والباحثين في بداية حياتهم المهنية يسعون إلى الحصول على تدريب متقدّم أو على وظيفة في بلدان الشمال، تلك الّتي تجذب أفضل المواهب[16]. ولا يمثل فقدان هذه الأدمغة الثمينة والباحثين لصالح بلدان الشمال خسارة للمواهب فقط، بل يؤدي كذلك على المديين المتوسط والطويل إلى نقص المحرّك الاقتصادي والملكية الفكرية ومعالم التوجيه وأنماط الهيكلة للأجيال القادمة، وفقدان الخبرة الأساسية لمواجهة التحديات الجينية والتكنولوجية والصحية الأفريقية (Marincola and Kariuki، 2020)، على سبيل المثال. وبالإضافة إلى ذلك، نحن لا نستورد، من خلال الاعتماد على عودة الأدمغة، إلاّ مناويل للتّنمية غالبًا ما تكون غير مناسبة للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - البيئية المطلوبة محليا.[17] يضاف إلى ذلك أمر أهمّ بكثير، هو "النزوح الداخلي" (Yachir, 1978) الذي يترجم إلى "غيابلملاءمة نظام البحث والتدريب لمتطلبات التنمية الاجتماعية المستقلة".

استخدام جميع الإمكانات المتوفّرة في الافتراضي

تبدو اليوم مواضع اكتساب المعرفة والنفاذ إلى التدريب أمرا شاملا لكوكب الأرض. فبواسطة الإنترنت، ووسائل التعليم عن بعد مثل MOOCs، وتبادل الطلاب في المستوى الدّوليّ، يبدو أن الفرص التي كانت حكرا على الأثرياء في يوم من الأيام صارت متاحة للجميع: "وبالتالي، يرجَّح أن يصل التعليم الجيّد إلى أبعد المناطق، والتي يخدمها عادةً افتقارها إلى مؤسّسات تعليميّة منظّمة (Meyer, 2017, p. 76)فينشأ بذلك علم جديد أشدّ انفتاحا وأوسع انتشارا. وكان برنامج البحث المفتوح (AAS Open Research) الّذي انطلق سنة 2018 ليوفّر منصّة نشر فوريّ بجودة عالية، ينهضبالتّقييم فيها مجموعة من النّظراء، وهو يتيح للباحثين في العلوم وللطّلبة المتعاقدين مع هذه المنظّمة نشر نتائجهم العلميّة.

خاتمة

لئن كانت كلّ المجتمعات تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، فإنّ جميع البلدان لا تعاني بالضّرورة من القيود الاجتماعية والاقتصادية نفسها. هذه التّحولات العميقة تستدعي تحولات اجتماعيّة واقتصاديّة وبيئيّة لا يمكن أن يتراجع عنها ويتولّى زمامها أحد ما عدا الدّول. في مواجهة تعقّد القضايا وضخامة التحولات، يمكن للبحث العلميّ، من ناحية، أن يساعد في فهم التحولات التي نمرّ بها وفي دمجها؛ وهو من ناحية أخرى، يعين على الابتكار والتكيّف مع هذه التغييرات. والواجب أن تواجه الأبحاث الأفريقية كلّ هذه التحديات، في حين تدفعنا القضايا الشّاملة إلى اختراع أنماط جديدة للتنمية تمرّ حتما عبر البحث العلمي، فهو مصدر المعرفة والابتكار.

Mame-Penda Ba, Laspad-UGB de Saint-Louis (Sénégal)

Philippe Cury, IRD (France)

[16] على نطاق أوسع، يجب أن نتذكر أن إفريقيا جنوب الصحراء تظل المنطقة الأولى في العالم التي يغادر منها معظم المثقفين مقارنة بمن يبقى منهم فيها: 13٪ منهم غادروا القارة إلى إحدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE)، وهذا المعدل هو الأهمّ نسبيًا في العالم (Bocquier, 2003). ولا يزال معدل هجرة المؤهّلين مرتفعًا بشكل استثنائي بالنسبة إلى النساء المهاجرات من أفريقيا. وهي تبلغ 18٪، في حين أن تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية وآسيا تصل فقط إلى 10٪ و 4٪ تباعا (OCDE, 2016).

[17] تكون نماذج التنمية غير الملائمة أيضًا من عمل نخبنا السياسية المحلية وطبيعة تخيلاتهم للتقدم، بتأثير من المؤسسات الدولية.

Références

Abadie, D., 2018, *Philosophie africaine et décolonisation des humanités :une exigence radicale*, PrésenceAfricaine, 197, p. 57-75. https://doi.org/10.3917/presa.197.0057.

Augustyn, J., A. Cockcroft, S. Kerwath, S. Lamberth, J. Githaiga-Mwicigi, G. Pitcher, M. Roberts, C. van der Lingen and L. Auerswald, 2018, *Climate Change Impacts on Fisheries and Aquaculture: A Global Analysis*, Volume II, First Edition. Edited by Bruce F. Phillips and Mónica Pérez-Ramírez.

Amin, S., C. Atta-Mills, A. Bujra, Ghabriella Hamid, Thandika Mkandawire, « Social sciences and the development crisis in Africa: Problems and Prospects », *Afrique et Développement/Africa Development*, Vol. III, n° 4, 1978, pp. 23–45.

Amin, S., 1982, « A Critique of the World Bank Report », *Afrique et Développement/Africa development*, vol. VII, n° 1/2, p. 30.

Ake, Cl., 1980, « Sciences sociales et développement », *Afrique et Développement/AfricaDevelopment*, Vol. V, n° 4, p. 5-20.

Baarsch, F., J. R. Granadillos, W. Hare, M. Knaus, M. Krapp, M. Schaeffer, H. Lotze-Campen, 2020, "The impact of climate change on incomes and convergence in Africa", *World Development*, 26. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2019.104699.

Belhabib, D., 2021, "Ocean science and advocacy work better when decolonized", *Nature Ecology & Evolution*. https://doi.org/10.1038/s41559-021-01477-1

Belhabib, D., U. R. Sumaila and D. Pauly. 2015, "Feeding the Poor: Contribution of West African Fisheries to Employment and Food Security", *Ocean & Coastal Management,* 111, pp. 72–81.

Bocquier Ph., 2003, « L'urbanisation a-t-elleatteint son niveau de saturation en Afrique de l'Ouest ? », in Eggerickx, T., Gourbin, C., Schoumaker, B., Vandeschrick, C., Vilquin, E. (dirs), *Populations et défisurbains : actes de la chaire de Quetelet 1999*, Louvain (BEL) ; Louvain (BEL) ; Louvain-la-Neuve : UCL ; ADL ; Bruylant-Academia, p. 135-150.

Cheung, W. L., W. Y. Lam, J. L. Sarmiento, K. Kearney, R. Watson and D. Pauly, 2009, "Projecting global marine biodiversity impacts under climate change scenarios", *Fish and Fisheries*, 10, pp. 235–251.

Coutellec, L., 2015, « La science au pluriel. Essai d'épistémologie pour des sciences impliquées », dans *La science au pluriel*, p. 7-58, https://www.cairn.info/la-science-au-pluriel--9782759223985-page-7.htm.

Cury, Ph., Miserey Y., 2008, *Une mer sans poissons*, Paris, Calmann-Levy, 257 p. (traduit en japonais, chinois et catalan).

Cury, Ph., Pauly, D., 2013, *Mange tes méduses. Réconcilier les cycles de la vie et la flèche du temps*, Paris, Odile Jacob, 216 p. (traduction en anglais).

Cury, Ph. *et al*. [Conseil scientifique de la Fondation Nicolas-Hulot], 2020, *Science et transition écologique. Quelles sciences pour le monde à venir ?* Odile Jacob, 272 p.

Cury, Ph. and D. Pauly, 2020, Global marine fisheries: avoiding further collapses, in C. Henry, J. Rockström and N. Stern (eds), *Standing up for a sustainable world: voices of change*, Edgar Publishing, p. 382–393

Cury, Ph. and D. Pauly. 2021. Obstinate Nature. Odile Jacob, Paris. 221p.

Dasgupta, P., 2021, *The Economics of Biodiversity*, *The Dasgupta Review*, London: HM Treasury, 603 p. www.gov.uk/official-documents.

Dussel, E., 1992, *1492, L'Occultation de l'autre*, Paris, Éditions ouvrières.

Euzen, A., Gaill, F., Lacroix, D. et Cury, Ph. (eds), 2017, *L'Océan à découvert*, Paris, CNRS éditions. 318 p.

Editorials 2020, "Africa's people must be able to write their own genomics agenda", *Nature*, Vol. 586.

Editorials 2021, "Africa's researchers must kick-start a vaccines industry", *Nature*, Vol. 592, 22, pp. 487–488.

Fanon, F., 2002 [1961], *Les Damnés de la Terre*, Paris, La Découverte.

High representative of the union for foreign affairs and security policy, 2020, *Towards a comprehensive Strategy with Africa joint communication to the European parliament and the council Brussels*, 9.3.2020.

Heilbrunn, J. R., 2009, « L'Afrique et l'économie politique internationale », dans Mamoudou Gazibo (éd.), *Le Politique en Afrique : état des débats et pistes de recherche*, Paris, Karthala, p. 255-287.

Hurtado Lopez, F., 2013, *Dialogues philosophiques Europe-Amérique latine : vers un universalismeouvert à la diversité. Enrique Dussel et l'éthique de la libération*, Philosophie,

Université Panthéon-Sorbonne-Paris I ; Universidad de Granada (Espagne), Facultad de filosofía y letras.

Hurtado Lopez, F., 2017, « Universalisme ou pluriversalisme ? Les apports de la philosophie latino-américaine », *Tumultes*, n° 48, p. 39-45.

IPBES 2019: *Summary for policymakers of the global assessment report on biodiversity and ecosystem services of the Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services*. S. Díaz, J. Settele, E. S. Brondízio E.S., H. T. Ngo, M. Guèze, J. Agard, A. Arneth, P. Balvanera, K. A. Brauman, S. H. M. Butchart, K. M. A. Chan, L. A. Garibaldi, K. Ichii, J. Liu, S. M. Subramanian, G. F. Midgley, P. Miloslavich, Z. Molnár, D. Obura, A. Pfaff, S. Polasky, A. Purvis, J. Razzaque, B. Reyers, R. Roy Chowdhury, Y. J. Shin, I. J. Visseren-Hamakers, K. J. Willis, and C. N. Zayas (eds.), IPBES secrétariat, Bonn, Germany, 56 pages. https://doi.org/10.5281/zenodo.3553579.

IPCC 2014: Climate Change 2014: *Synthesis Report*, Contribution of Working Groups I, II and III to the Fifth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change [Core Writing Team, R. K. Pachauri and L. A. Meyer (eds.)], IPCC, Geneva, Switzerland, 151 p.

Kershaw, P., 2005, *Carefair: Rethinking the Responsibilities and Rights of Citizenship*, Vancouver: UBC Press.

Khalil, S. S., 2021, "Physics in Africa: invest to reform and transform", *Nature*, Vol. 590, pp. 551 sq.

Lecointre, G. et Ph. Cury (eds), 2020, *Face aux limites*, Paris, MNHN.

Lukes, S., 1974, *Power, a radical view*, London: MacMillan.

Lépinard, É. &Mazouz, S., 2021, « Pour l'intersectionnalité », dans É. Lépinard& S. Mazouz (éds), *Pour l'intersectionnalité*, p. 3-71, Paris, Anamosa, https://doi.org/10.3917/anamo.lepin.2021.01.0003.

L'Observateur de l'OCDE, May 2012, Issue 290/291.

Marincola, E. and T. Kariuki, 2020, Quality Research in Africa and Why It Is Important ACS Omega 2020, 5, 38, pp. 24155–24157, doi.org/10.1021/acsomega.0c04327.

Mbembe, A., 2015, *Critique de la raison nègre*, Paris, La Découverte.

McSweensey, R., 2015, "Analysis: the most 'cited' climate change papers", *Carbon Brief* (8 July 2015), https ://go. nature. com/3nAA7Ya.

Meyer, J., 2017, « MOOCs et mobilités étudiantes : vers une nouvelle circulation des connaissances ? Observations au regard de l'Afrique francophone », *Journal of International Mobility*, 5, p. 75-92. https://doi.org/10.3917/jim.005.0075.

Mignolo, W., 2013, « Géopolitique de la sensibilité et du savoir, décolonialité, pensée frontalière et désobéissance épistémologique », *Mouvements*, n° 73, p. 181-190.

Mudimbé, V. Y., 1982, *L'Odeur du père*, Paris, Présence africaine.

Olivier, M. et S. Ballong, 2018, « Gafam : l'Afrique face aux géants du Web », *Jeune Afrique* 16 août 2018.

Participants in the 2001 Conference on Ethical Aspects of Research in Developing Countries, 2001, "Fair Benefits for Research in Developing Countries", *Science,* 298 (5601), pp. 2133–2134. DOI : 10.1126/science.1076899.

Pikitch, E. K., K. J. Rountos, T. E. Essington, C Santora, D. Pauly, R. Watson, U. R. Sumaila, P. D. Boersma, I. L. Boyd, D. O. Conover, P. Cury, S. S. Heppell, E. D. Houde, M. Mangel, É. Plagányi, K. Sainsbury, R. S. Steneck, T. M. Geers, N. Gownaris, and S. B. Munch, 2014, "The Global Contribution of Forage Fish to Marine Fisheries and Ecosystems", *Fish and Fisheries,* 15, pp. 43–64.

Rapport du GIEC/IPCC, www.ecologique-solidaire.gouv.fr/travaux-du-giec

Rapport IPBES 2019, https://ipbes.net/

Rapport GSDR 2019, https://sustainabledevelopment.un.org/gsdr2019

Rapport sur le Développement humain 2019, http://www.hdr.undp.org/en/2019

Roberts M. C., B. C. O'Leary, D. McCauley, J. C. Castilla, P. Cury, C. M. Duarte, D. Pauly, A. Sáenz-Arroyo, U. R. Sumaila, R. W. Wilson, B. Worm and J. Lubchenco, 2017, *Marine reserves can mitigate and promote adaptation to climate change*, *PNAS,*114 (24), pp. 6167–6175. https://doi.org/10.1073/pnas.1701262114.

Sarr, A., 2008, "Mortality: a determinant and a consequence of poverty and hunger in West Africa", in Navaneetham, K., Dharmalingam, A., Caselli, G. (Eds), *Poverty, Nutrition and Mortality: a Comparative Perspective*, Committee for International Cooperation in National Research in Demography, Paris, pp. 59–83.

Sarr, F., 2017, *Penser la pluralité des aventures de la pensée*, Présence africaine, https://doi.org/10.3917/presa.195.0701.

Schwab, Klaus, 2016, *La Quatrième Révolution industrielle*, Paris, Dunod.

Spivak, GayatriChakravorty, 1988, "Can the SubalternSpeak?", in C. Nelson, L. Grossberg (eds), *Marxism and the Interpretation of Culture*, Chicago: University of Illinois Press, p. 271–313.

Travis, J., F. C. Coleman, P. J. Auster, P. M. Cury, J. A. Estes, J. Orensanz, C. H. Peterson, M. E. Power, R. S. Steneck, J. Timothy Wootton, 2014, "The invisible fabric of nature: species interactions and fisheries management", *PNAS*, January 14, Vol. 111, n° 2, pp. 581–584.

UE 2016, *La croissance économique de l'Afrique. Décollage ou ralentissement ?* EPRS|Service de recherche du Parlement européen, 34 p.

Unesco, 2021, *Rapport de l'Unesco sur la Science 2021*, https://www.unesco.org/reports/science/2021/fr.

Verdier V., Dangles O., Charvis P., Cury Ph., 2020, « Et si on cherchait autrement ? Plaidoyer pour une science de la durabilité », The Conversation France, 31 mai, 4 p. http://www.documentation.ird.fr/hor/fdi:010079182

Voosen, P., 2021, "Atmospheric science is overwhelmingly white. Black scientists have ignited a change", *Science*, Jun. 24, doi: 10.1126/science. abk1164.

Yachir, F., 1978, « Recherche économique et système mondial capitaliste », *Afrique et développement/Africa Development*, vol. III, n° 4.

((Mame-Penda Ba مام-بندا با

أستاذة مبرّزة في العلوم السياسية بجامعة غاستون بارجي - سان لويس- السنغال

وحدة البحث العلوم القانونية والسياسية، جامعة غاستون بارجي، سان لوي - (Laspad) مديرة "مخبر تحليل المجتمعات والسلطات- إفريقيا -الشتات السينغال.

ورئيسة تحرير مجلة غلوبال أفريكا (ASAA) مام-باندا با عضو مؤسّس للمخبر المذكور، الكاتبة التنفيذية لجمعية الدراسات الإفريقية من أجل إفريقيا (Global Africa).

(Critical Investigations on Humanitarianism in Africa) وهي كذلك عضو في العديد من الشبكات البحثية الدولية ومن ضمنها .

تحقيقات نقدية حول المساعدات الإنسانية لإفريقيا .اعتنت في بحوثها بتحليل السياسات العمومية (التعليم، الصحة، النوع الاجتماعي، ،.(Cihablog) اللامركزية، الأمن) وبالسوسيولوجيا الدينية.

Philippe Cury فيليب كوري

CNRS، جامعة مونبيليي ، المركز الوطني للبحث العلمي **MARBEC** و (**IRD**) مدير بحث بالمعهد الفرنسي للبحث حول التنمية المستدامة **IFREMER**

إيكولوجي بحار، مدير بحث القسم الاستثنائي بمعهد البحث حول التنمية وممثل هذا المعهد لدى الهيئات الأوروبية ببروكسال .رئيس المجلس العلمي لمعهد علوم المحيطات بموناكو .نشر أكثر من 150 مقالا في أهم الدوريات الدولية (*Science*, *PNAS*, *TREE*, *Ecology Letters*…) وأنتج كتابا أو فصلا من كتاب .حصل على العديد من الجوائز والتكريمات من بينها الجائزة الوطنية العلمية : فيليب موريس الحاصل عليها سنة 21 الميدالية الفرنسية لعلم المحيطات في سنة 1995 المسندة من قبل الجنة العلمية لمتحف علم المحيطات بموناكو ، ميدالية ،(Life Science Prize)1991 لسنة 2002، جائزة جنوب إفريقيا البحرية وجائزة 2012 لأفضل إنجاز علمي من المعهد الفرنسي للبحث حول استغلال البحار Gilchrist جيلكريست من أكاديمية العلوم بباريس سنة 2014 . Tregouboff في 2013، وجائزة تريقوبوف IRDوجائزة الإنجاز العلمي لمعهد البحث حول التنمية Ifremer المنشور عند كالمان *Une mer sans poissons* "وهو فارس وسام جوقة الشرف وفارس وسام سانت شارل دي موناكو .مؤلف كتاب "بحر بلا أسماك سنة 2008 والمترجم إلى اليابانية والصينية والقطلانية ، وكتاب "كل من قنايل بحرك Calmann-Levy ليفي *Mange tes méduses* المنشور عند " أوديل جاكوب مع دانيال بولي في 2013 والمترجم إلى الانجليزية في 2021